الأمم المتحدة S/PV.7718

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧١٨**

الأربعاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تشونغ شينغ
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2016/482)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
(S/2016/482)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيد عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد أحمد علام مي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/482، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باثيلي.

السيد باثيلي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2016/482). يحدد التقرير المعروض على المجلس التهديدات الرئيسية للسلم والأمن في وسط أفريقيا وآخر المستجدات بشأن مبادرات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا خلال الأشهر الستة الماضية، بالتشاور مع دول المنطقة دون الإقليمية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أكمل النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى المرحلة الانتقالية. ويسرني أن البلد قد وصل إلى هذا المعلم الهام، مما يضع جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى على طريق تحقيق السلام المستدام والتنمية وبناء السلام على المدى الطويل.

وأثني على الحكومات وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن الشركاء الذين عملوا بلا كلل من أجل إنهاء الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والرئيس فوستين أرشانج توادیرا يحظى بتأييد واسع النطاق، والشعب يريد التغيير إلى الأفضل وهو بحاجة إليه.

في الوقت نفسه، فإن التحديات الماثلة أمام جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال ضخمة، في ظل الحاجة الماسة للحماية وتلبية الاحتياجات الإنسانية والفقر المدقع والمتطلبات الملحة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فضلاً عن الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني. وما زالت الجماعات المسلحة تسيطر على أجزاء واسعة من البلد، وتحتاج الحكومة إلى الدعم السياسي والبرنامجي والمالي الكامل من المجتمع الدولي لضمان إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد.

وبالرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، من الأهمية بمكان أن يواصل الشركاء التعاون ومضاعفة مساعدتهم لذلك البلد في كل مجالات الاحتياج المواضيعية، للاستفادة من الفرصة السانحة أمامنا. وأثني على حكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لما قدمته من دعم كبير لجمهورية أفريقيا الوسطى حتى يومنا هذا. وأحث تلك الحكومات على مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها ما بعد الفترة الانتقالية.

وكما ذكرت بالفعل في إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7572)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ثمة توترات سياسية تبعث على القلق في بلدان أخرى في وسط أفريقيا ترتبط بالعمليات الانتخابية الأخيرة أو الوشيكة. ومن شأن ذلك أن يقوض الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار والتنمية والديمقراطية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، كما يقوض العمل الضروري للتكامل في أنحاء المنطقة كافة. وسأواصل بذل مساعيّ الحميدة للتواصل مع أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية للتشجيع على حل تلك النزاعات سلمياً. وأعتقد أيضا أن علينا بمضاعفة جهودنا لمنع نشوب النزاعات في البلدان التي لا يزال من المقرر عقد انتخابات فيها خلال هذا العام، بما في ذلك من خلال التشجيع على الانخراط في حوار سياسي شامل للجميع.

ويسرني أن أبلغ المجلس أنه منذ قدمت إحاطتي الإعلامية السابقة، فإن الجهود الجماعية لبلدان حوض بحيرة تشاد ساعدت على الحد من قدرة بوكو حرام على القيام بهجمات متكررة، كما كانت تفعل في الماضي. وعمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات عبر الحدود تمكنت من اعتقال مقاتلين من بوكو حرام وتحرير أسرى واستعادة أراضٍ من تلك الجماعة الإرهابية. ولكن تقييم القوات الأمنية بأن عناصر بوكو حرام تعيش وسط السكان المحليين كثيراً ما يحد من القدرة على القيام بعمليات دقيقة لمكافحة التمرد. وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت، لا تزال بوكو حرام تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي. وما فتئت تلك الجماعة تستهدف المدنيين، بما في ذلك من خلال الهجمات الانتحارية، وغالباً ما تستخدم الفتيات الصغيرات في تلك الهجمات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا نستبعد خطر أن تتمكن بوكو حرام من اجتذاب تهديدات إرهابية أخرى في المنطقة دون الإقليمية أو تحفيزها. وفي حين تُحشد المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من بوكو حرام، فإن عدد النازحين واللاجئين الفارين من عنف بوكو حرام يتزايد باستمرار، ويقابله تمويل محدود حتى الآن لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

ولكل تلك الأسباب، يتعين على الشركاء الدوليين مواصلة تقديم الدعم للمنطقة من أجل وضع حد للتهديد الذي تمثله تلك الجماعة، مع التشديد على ضرورة اتباع نهج إقليمي شامل، وهو ما أكدت عليه القمة الثانية للأمن الإقليمي المعقودة في أبوجا في ١٤ أيار/مايو. وأحث المجتمع الدولي على دعم فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات من خلال حشد الدعم السياسي واللوجستي والمالي الضروري بطريقة مرنة.

إن تقديم المساعدة لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات أمر بالغ الأهمية، وكذلك الحاجة إلى تمويل وتنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر والتنمية في المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، سأواصل العمل في تعاون وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بغية إشراك الحكومات المعنية والهيئات دون الإقليمية ذات الصلة – الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – لتأمين دعمها المتواصل لفرقة العمل وتخصيص مساعدات إنسانية وإنمائية كافية للسكان المتضررين. وسنواصل تشجيعها أيضاً على ضمان القيام بعمليات مكافحة الإرهاب في امتثال كامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ودعم المجتمع الدولي ومساعدته في تخفيف العبء على الدول المتضررة سيكون حاسم الأهمية لكسب المعركة ضد بوكو حرام.

ولا يزال جيش الرب للمقاومة يهدد أمن السكان في المنطقة التي يعمل فيها، ومن الملاحظ أن هجماته المزعومة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تزايدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وامتدت إلى مناطق لم تشهد في السابق شيئاً يذكر

من تحركاته. واستمرت عناصر تلك الجماعة أيضا في مهاجمة السكان المدنيين في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعموماً، يبدو أن جيش الرب للمقاومة يتجه للتخلي عن عزوفه عن لفت الأنظار إليه في السابق، كما لوحظ استهداف هجماته لمناطق أكثر سكاناً وأقل انعزالاً، مع تزايد عدد الأطفال الذين يختطفهم ويستبقيهم. ويجب ألا يغيب ذلك عن بالنا، بينما نواصل جهودنا ريثما تستكمل المهمة في نهاية المطاف.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مشاركته النشطة لسد ثغرات التنسيق بشأن مسالة جيش الرب للمقاومة، وعقد الاجتماع نصف السنوي لجهات الاتصال المعنية بجيش الرب للمقاومة في نيسان/أبريل. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، نظم المكتب أيضاً حلقة عمل في آذار/مارس لتحديد أكثر وضوحاً للأدوار والمسؤوليات المناطة بمختلف الجهات الفاعلة المعنية في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة التي تقدم المساعدة للأفراد المنشقين عن تلك الجماعة أو الفارين منها. كما ساعد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في تنظيم اجتماع لآلية التنسيق المشتركة للاتحاد الأفريقي في أيار/مايو، الذي دعا إلى تعبئة موارد إضافية لفرقة العمل الإقليمية – وهي قضية ذات أهمية خاصة بالنظر إلى قرار أوغندا الانسحاب من فرقة العمل تلك في المستقبل القريب. والأمم المتحدة يقلقها تأثير انسحاب أوغندا المحتمل على الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وتدعو أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك حكومتي أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن الشركاء، إلى ضمان أن يجرى أي انسحاب محتمل للقوات الأوغندية بطريقة منظمة ومنسقة.

ويسرني أن أبلغ المجلس بالتقدم المحرز في تفعيل الاستراتيجية الإقليمية في مجال الأمن البحري في خليج غينيا، والتي تشمل اعتماد عدد من التوصيات فيما يتعلق ببرنامج الأنشطة والميزانية وإدارة مركز التنسيق الأقاليمي، ومقره في ياوندي.

كما أرحب بتحديد موعد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والتنمية في لومي، بتوغو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتظل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي شريكنا الرئيسي في جميع جوانب عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وقد ركزنا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على زيادة تعزيز العلاقة بين المؤسستين. وشمل ذلك التنسيق مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تقديم دعم المكتب لإصلاح مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإبرام اتفاق إطاري جديد للتعاون من أجل توجيه عملنا المشترك. وفي هذا السياق، أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام أحمد علام مي للمجلس اليوم.

ونتطلع إلى مواصلة انخراط مجلس الأمن في تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باثيلي على إحاطته الإعلامية والتزامه المثالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد علام مي.

السيد علام مي (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن سعادتي وتشرفي بأن أكون هنا بين أعضاء مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة الزاخرة بالمعلومات بشأن منطقة وسط أفريقيا، وعن خالص شكري للرئاسة الفرنسية على دعوتها الموجهة لي لأقدم إحاطة إعلامية موجزة للمجلس بشأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي يجب التشديد على أنها أحد الدعائم الثماني لتشييد التكامل الأفريقي.

وأنشئت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عام ١٩٨٣، وهي تخدم منطقة جغرافية مساحتها ٦,٦ مليون كيلومتر مربع يعيش فيها اليوم أكثر من ١٦٠ مليون نسمة. وهدفها تشجيع وتعزيز التعاون المتناسق بين دولها الأعضاء، وتحقيق تنمية متوازنة ومكتفية ذاتيا في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقنا للتو، في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، في كينشاسا، منطقة التجارة الحرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. والتجارة الحرة، إلى جانب الهياكل الأساسية والبيئة، هي إحدى أولوياتنا الرئيسية. بيد أن أولوياتنا القصوى اليوم، هي قضايا السلام والأمن، و لم يكن الأمر كذلك عندما أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

فقد فرضت قضايا السلام والأمن على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نهاية فترة جمود المؤسسة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، نتيجة للحروب العنيفة التي شهدتها ٧ من الدول ال ١٠ الأعضاء في الجماعة خلال هذه الفترة. إن هيكل السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يعمل بانسجام مع هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مع تحقيق نتائج يمكن قطعا تحسينها، ولكنها لا تزال مشجعة. واستطاعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، أدت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنشر أول بعثة لحفظ السلام، وهي بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي بدأت ب ٦٧٥ فردا ولكنها نمت ليصبح قوامها ٦٠٠ ٢ فردا لبعثتها الثانية، في عام ٢٠١٣، في ذروة الأزمة، مما ساعد على تفادي الفوضى في البلد.

وبناء على ذلك، اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لأكثر من عقدين من الزمن، على تقديم تضحيات كبيرة من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية. وقد استمرت في تقديم الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من انتشار قوة سانغاري، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعد ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومؤخرا، كانت المساهمة المالية من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي قُررت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في مؤتمر القمة الاستثنائي السابع لرؤساء دول المنطقة المعني الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، محورية في إجراء الانتخابات ومساعدة البلد على إتمام المرحلة الانتقالية في الوقت المناسب. واليوم، وعلى الرغم من أن العملية الانتقالية قد انتهت، تبقى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قيد نظرها الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتود أن تشارك في أي مبادرة دولية، سواء كان ذلك من جانب الأمم المتحدة أو أي كيان آخر يسعى إلى مساعدة تلك الدولة العضو على الخروج من دوامة العنف في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن البحريين، كانت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أول الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا التي تعتمد استراتيجية لتأمين مجالها البحري، عملا بالقرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). إن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، في ياوندي، الكاميرون، هي اليوم مقر مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، وهو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية في دول خليج غينيا، التي تضع، من خلال مؤسساتها الإقليمية – الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا – اللمسات الأخيرة الآن على عملية التفعيل. والتزمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بتقديم الدعم الكامل لميزانية المركز للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة لعام ٢٠١٧، أود أن أناشد جميع من يستخدم الموارد والطرق البحرية في خليج غينيا – الدول والمؤسسات وشركات الصيد ومشغلو البحرية، وشركات النفط، وملاك السفن – بأن يعلنوا مساهمتهم في

مؤتمر الشركاء المساهمين والأطراف الثالثة الذي سنعقده بياوندي يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مبادرات هامة لدعم – الكاميرون وتشاد – وهما دولتان من دولها الأعضاء المنخرطة في مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية. وجرت الموافقة على تقديم مساعدة مالية لكلا البلدين بقيمة ١٠٠ مليون دولار في مؤتمر قمة بخصوص هذه المسألة. وتشكل مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية عبئا ثقيلا على الموارد الشحيحة للدول المشاركة فيه. ولذلك من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي بدرجة كبيرة دعمه متعدد الأشكال لتمكين فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات من العمل بكامل طاقتها من أجل تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على جماعة بوكو حرام.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية بوجه عام، لا تزال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تتأثر بشكل خاص بالنزاعات الانتخابية ونزاعات ما بعد الانتخابات، والأزمات في بوروندي، وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإرث الثقيل للأزمة الاجتماعية والسياسية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة، والجماعات الإرهابية في ليبيا. وفي هذا الصدد، أثني على التقرير الممتاز للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا، الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باثيلي (S/2016/482). ومع ذلك، فإن بعض الجوانب السياسية من التقرير يمكن أن تكون أكثر دقة، حيث إن بلدان وسط أفريقيا تمر في مرحلة انتقالية صوب بناء دول على أساس الديمقراطية وسيادة القانون. وفي هذه المرحلة، ينبغي ألا يخذلهم دعم المجتمع الدولي، وذلك بطبيعة الحال، بهدف تحسين وبناء قدرات مؤسساتها.

وعلى الرغم من جهودنا ونجاحاتنا، فإن هناك صعوبات حقيقية، أساسا ذات نظام هيكلي ومالي وتقني، تعرقل حسن سير عمل الجماعة الاقتصادية. ولمعالجة هذا الوضع، فإننا نعمل بنشاط على تحقيق الإصلاح المؤسسي في الجماعة الاقتصادية عن طريق تحديث وثائقنا التأسيسية – يعود تاريخ معاهدتنا إلى عام ١٩٨٣– في تناغم مع وثائق الاتحاد الأفريقي، وأدوات التمويل متجددة، والنموذج التنظيمي، وإجراءات صنع القرار وإجراءات الإدارة الفعالة لتتفق مع المعايير الدولية، والسياسات والاستراتيجيات والبرامج المتوافقة مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

في هذا السياق، هناك حاجة إلى الدعم والدعم المتجدد للمجتمع الدولي، ولا سيما من جانب الأمم المتحدة. ويشكل التعاون المتميز بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أساسا متينا للمزيد من التعزيز والتنويع للشراكات مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

وفي الختام،أود ن أؤكد الدور المركزي الذي تقوم به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام وتعزيز الأمن والحوكمة في أفريقيا. وتؤدي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، دورا قياديا في هذا السياق، وستواصل القيام بذلك. وتتمثل رغبتنا في نهاية المطاف في استمرار ثقة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في الجماعة، ودعمها وتعزيز التعاون معها في مختلف أنشطتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد علام مي على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.